

المعنى والسياق، بحث في البلاغة واللسانيات

Meaning and Context, Research about Rhetoric and Linguistics

إسماعيل سوايب

مخبر اللسانيات والتفكير في اللغة جامعة الأغواط - الجزائر

Is87/souaib@gmail.com

تاريخ النشر: 2022 / 12 / 31

تاريخ القبول: 2022 / 09 / 29

تاريخ الإرسال: 2022 / 03 / 18

الملخص:

يستهدف هذا البحث تقديم قراءة كرونولوجية لمسارات التحول اللساني نحو التأويل السياقي للمعنى، ومقاربة هذا التوجه الحديث إلى الخبرة العربية في عنايتها بالبحث في المعنى المقامي، ومن ثمّ، التعرف على المقابلات الإجرائية المقترحة لتأويل المعنى، واستقصاء علاقة السياق بمقولاتي المقام ومقتضى الحال، والوقوف عند مواطن تحكيم السياق في المدونة العربية، محاولةً منا لبيان معالم الرؤية البلاغية في الاعتدال بعناصر المقامات الاستعمالية في التحليل، والتعرف على السانحة التداولية للآليات البلاغية المقترحة لتأويل المعنى، وترتيبها في صورة تدريجية تتيح تعامل المخاطب معه، وتوجيهه إلى مرجعيات داخلية وخارجية تضبط علاقات الدوال بمدلولاتها.

الكلمات المفتاحية:

المعنى، السياق، المقام، البلاغة العربية، اللسانيات.

Abstract:

This study aims at providing a chronological reading for the courses of the linguistic shift towards the contextual interpretation of meaning. Moreover, it aims at approaching this modern trend to the Arabic expertise in its attention to research in the contextual meaning. Then, we want to know the suggested procedural mechanisms for meaning interpretation and deducing the context relation with "Almaquam" and the Appropriateness of the case; and knowing situations of judgment context in Arabic. This is to show of the rhetorical vision milestones in caring for components of the useful contexts in analysis. And exploring the pragmatics of the rhetorical mechanisms suggested for meaning interpretation and organization in a gradual image that allows the interaction of the speaker and its guidance towards internal and external references that regulate the relation of the signifier and signified.

Keywords:

Meaning; context; Almaquam; Arabic rhetoric; linguistics.

مقدمة:

استدركت التداولية والمدرسة السياقية على البنيوية حصر غاية الدرس اللساني في استكشاف العلاقات الداخلية للنظام اللغوي، بعيدا عن أيّ مُناورة تستهدف المعنى أو تمرُّ عبر البناء السياقي في تحليل بنية اللغة، لتتحول الدراسات اللسانية رأسا نحو البحث في جدوى المقاربة السياقية ودورها في تحليل المعنى، وهو ما أثمر قيام نظريات لسانية حديثة تستهدف فرض نسق لساني علمي على الدراسة المخبرية للمعنى، تعتمد في إخضاعه لمتطلبات الجهاز الواصف على ما يُتيحها السياقُ المُصاحب لإنتاج القول من كشفٍ للعلاقات التركيبية والذهنية.

هذا الانتقالُ نحو عوالم نظرية المعنى الذي عرفته اللسانيات حديثا، كان أحدَ المواقف التي تواتر عليها البحثُ البلاغي العربي والدراسات اللغوية التراثية التي أبانت عن حاجة المعنى للسياق، وعن حاجة البحث في النظم إلى مقدّمات سياقية تُفصح عن دائرة الخيارات التي يملكها المتكلم، والتي تفسحُ أفقَ التأويل أمام المتلقي أو تحدُّ منها، وتجعلُ من الخطاب شبكةً من العلاقات المُتداخلة التي تبدأ سلسلةً انتاجها من البناء الذهني للأفكار وتوهم المقاصد، مُرورا عبر سيّالة التواصل بكلِّ مراحلها، وهو ما أشرَّ على وجود نفسٍ تداولي في البلاغة، يُعبّر عنه ذلك التوجُّه نحو الكيان الكلّي للغة بما يضمنه من ظروف انتاج وتحليل وتأويل المعنى، وبما يستدعيه من البحث في المقاصد والغايات وتتبع السياقات الكلامية.

هذا التقارب المفاهيمي في فلسفة التحليل اللغوي، والتداخل في التّصور الإجرائي لمفاتيح تحليل الخطاب بين البلاغة العربية في اعتدادها بالمقام وعنايتها بالبحث في المعنى، وبين اللسانيات الحديثة التي بنت الدراسات السياقية منها والتداولية -على وجه الخصوص- مقاربتها لتحليل الأحداث الكلامية وتحصيل المعنى على المصاحبة السياقية للخطابات، يفتح قوسا لبحث إشكالية محورية عن ماهية التّقابلات الإجرائية في تحليل المعنى بين البلاغة

واللسانيات؟ وتطرح أسئلة من قبيل: ما هي القيم الوظيفية التي يُكسبها المقام أو السياق للآلة التحليلية البلاغية واللسانية تواليا؟ وما هي مواطن الاحتكام إلى التقدير السياقي للمعنى والدلالة في الموروث العربي؟ وهي أسئلة نستطلع جوابها تدرُّجا في البحث عبر مجموعة من المحاور، نستهلها ببحث في مقدّمات الدرس السياقي الغربي، والتعرُّف على حدود ضبط المعنى وتحديد الدلالة في المساقات الحديثة للدرس اللساني، لننتقل منها إلى تأصيل المفاهيم السياقية في الدرس العربي، والتعرُّف على مناطات البحث في المعنى وصولا إلى استبيان وجه العلاقة بين مصطلحي المقام والسياق، تحقيقا في التعلّقات المفاهيمية لهذه المصطلحات وبيان حدودها، ونختتم بمناولة بعض الجوانب التطبيقية التي يُعوز فيها التركيب إلى دلالة السياق لبيان حقيقة المعنى، والاستدلال على قصديّة المتكلم.

1. ثنائية المعنى والسياق في الدرس الغربي:

"لقد كان المعنى ولا يزال في مقدّمة القضايا اللغوية التي دأبت اللسانيات البنيويّة - في غالب توجّهاتها- على تحاشي دراستها والتكرُّر لها، ولعلّ من الأسباب في ذلك، أنّ معاني الوحدات والعبارات ذات طبيعة متغيّرة وغير قارّة، بحيث لا تقبل الوصف اللساني المنظم، ولا تستجيب لصرامة التحليلات الصوريّة الدقّيقة"¹، ما أدى إلى تنصّل الدّراسات الواصفة من البحث في المعنى وإقصائه من دائرة البحث اللساني في نسخته البنيويّة، ولم يكن المعنى الفاعل اللغوي الوحيد الذي أسقطه البنيويّون من سلّم اهتماماتهم، بل إنّ السياق والمقام قد أُغفلا أيضا واعتبرتهما البنيويّة خارجا عن حدود قضاياها البحثيّة، وهو ما منح الدّراسات السياقية والتداولية لغة امتياز عن نظيرتها الوصفية في احتفائها بالاستعمال اللغوي كمُنطلق للتحليل، مع ما يلحق به من الاعتبارات السياقية والقرائن الحالية، وبحثها في المعنى والوظائف التواصلية للخطاب، وقد مثّل هذا التوجّه قفزة نوعية في حقل الدّراسات الحديثة عند الغرب، فتحت له بوابة إلى البحث في ذلك التنوّع الذي يفرضه السياق على المعاني

واستعمالات الألفاظ، فشكّل السياق "لدى الغربيين حجر الأساس في المدرسة اللغوية الاجتماعية، التي أسّسها "فيرث" (Firth) في بريطانيا، والتي وسّع فيها نظريته اللغوية، بمعالجة جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى، ومن ثمّ، حاول إثبات صدق المقولة بأنّ المعنى وظيفة السياق"²، متجاوزا تلك النظرة البنيوية الضيقة التي حصرت أفق التحليل اللغوي داخل فيزياء اللغة، دون البحث عن التوجيه السوسيوولوجي لمراحل تكوّن الوضع اللغوي، تأثرا بالتفريق الحاسم بين اللغة والكلام، حيث أكد "فيرث" (Firth) في معرض انتقاده للتصوّر "السوسييري" على أنّه "لا يمكن الفصل فصلاً تاماً بين الأصوات المتكلّمة، وبين السياق الاجتماعي"³، لتؤسّس المدرسة السياقية من هذا المنطلق لمفهوم السياق كضامن لتحصيل المعنى، حيث يُمثّل "مجموعة الظروف التي تحفّ حدوث فعل التّلفظ بموقف الكلام"⁴، كما "يشملّ علاوة على مُلابسات الموقف، كلّ ما له تأثير في الحدث اللغوي، من عوامل حالية أو ماضوية"⁵، تلك الظروف والملابسات التي يتمّ بإزائها الحدث اللغوي، تجعل من السياق قطبا ذا حدّين أحدهما لغوي والآخر مقامي، "أمّا اللغوي فهو جُملة النصّ الذي تتموضع فيه وحدة لسانية معينة، أو هو مجموعة الوحدات التي تسبقها أو تليها، أمّا سياق المقام (Contexte de situation) (غير اللغوي)، فهو مجموعة الشّروط الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يتموضع فيها ملفوظ أو خطاب"⁶، لتُشكّل هذه النزعة الأنثروبولوجية مُنعرجا هاما في البحث اللساني الحديث، أسهم لاحقا في تحويل النظرة الشكلية للغة التي حصرتها في حدود البنية الصورية للتركيب اللغوي، والانتقال بها نحو فضاءات البحث في المعنى وتعزيز دور السياق في التحليل اللساني.

هذا الطرح الذي قدمته المدرسة الاجتماعية، نجد له وفاقا في البحث التداولي الذي ألحّ على ضرورة أن يبنى التحليل الوظيفي للغة على البيانات التي يُتيحها السياق المصاحب للاستعمالات اللغوية المختلفة، مع وجود فرق بين توظيف المدرسة السياقية من جهة

والتداوليّة من جهة ثانية للسياق إذ إنّ "النظرية السياقية تسعى إلى تقعيد اللّغة بينما تسعى اللّسانيات التداوليّة إلى التقعيد لمقام اللّغة ولأفعال اللّغة"⁷، بما معناه أنّ المدرسة السياقية تعتمد على السياق في استكشاف منظومة الوحدات من خلال التّعريف على المسارات السياقية التي تحقّقت فيها تلك الوحدات، بينما تجاوزت التداوليّة هذه المرحلة إلى مرحلة تقنين ظروف الحدث الكلامي واستيفاء متلازماته الشرطية السياقية والتركيبية، بغية الوصول إلى صلب المعنى التداولي.

فجنحت التداوليّة إلى القول بأنّ اللّساني ملزم بمراعاة جنب الاستعمال حتى يُمكنه التدخّل في النصّ التخطّابي بشكل مباشر عن طريق السياق اللّغوي، أو بشكل غير مباشر من خلال السياق الموقف⁸، وهو ما تجسّد في اعتماد المقاربة الاستعمالية في تحليل العبارات اللّغوية، تأسيسا على ما قرّره "جون أوستين" (J.Austin) في محاضراته "بهارفرد"، والتي كانت مهدا نظريا لبحث لغوي غرضه "دراسة اللّغة من حيث هي إنجاز فعلي يرتبط بسياق المقام في زمانٍ مُعيّن محسوس، ومكانٍ مُعيّن محسوس"⁹، حيث أكد أوستين (J.Austin) على أنّ "ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع في بيان معانيها، ولغاية تأويلها إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني"¹⁰، وتعرّز ذلك الأفق السياقي التداولي بأنّ أفرد "بول غرايس" (P.Grice) بحثا يتناول نظرية المعنى عمادها التوجيه السياقي للعبارات اللّغوية، مُقرّرا أنّ "تحليل المنطوق في مناسبة يسبق المعنى المعياري للمنطوق"¹¹، هذه الأولوية التي يكتسبها معنى المنطوق في مناسبة كلامية على حساب تلك الكلمات الصامتة، تُظهر مدى عناية التداوليّة بالحدث الكلامي وعناصره ومكوّناته، وعدم اقتصرها على التحليل الوصفي المؤسّس على التعامل مع نصوص جامدة، فاقدة لحيويّة التّفاعل مع النصوص والظروف والسيّاقات التي يُقدّم فيها المتكلم منطوقه. فقدّم "غرايس" (P.Grice) مُتّرحا تداوليا يهدف إلى مُعالجة "مشكلة المعنى عند المتكلم، والمعنى الذي

تحمّله الجُملة، وما يقتضيه المتكلّم، وما تقتضيه الجُملة¹²، مُنبّها إلى أنّ المتكلّم قد يقول ما يقصّده حقّاً، كما أنّه قد يقول ما لا يقصّده من خلال ألفاظه، بل وقد يقصّد إلى عكس ما يتلفظ به، واضعاً نظريته في الاستلزام الحوارية التي تُعنى ببيان "كيف يُحدّد السّياق معنى قضوياً واحداً بالنّسبة للجُملة، في مناسبة معيّنة، لاستعمال هذه الجُملة"¹³، ليوضّح أهمّ المبادئ التخاطبية التي تُبنى وفقها العملية التواصلية بين المتكلّم والسّامع، ودور السّياق في التّدليل على المعنى إذ "إنّ جمل اللّغات الطبيعية، في بعض المقامات تدلّ على معنى غير محتواها القضوي"¹⁴، ولأزم هذا أنّ "شيئاً يعنيه المتكلّم ويوحى به ويقترّحه، ولا يكون جزءاً ممّا تعنيه الجُملة بصورة حرفية"¹⁵، ولدراسة هذا المعنى اقترح "غرايس" (P.Grice) ما يُسمى بـ "مبدأ التعاون"، وهو مجموعة من القواعد يلتزمها المتخاطبان أثناء أداء الفعل التواصلية، "متى بدا من أحدهما ظاهرُ الإخلال بهذه القاعدة أو تلك، وجب على الآخر أن يصرف كلامه محاوره من ظاهره، إلى معنى خفيّ يقتضيه المقام"¹⁶، وتظهر أهمية هذا المبدأ في دعوة "غرايس" (P.Grice) للملاءمة بين قدر الألفاظ والمعاني، ومراعاة السّياق الذي سمّاه بالمناسبة، وتجنب الغموض والالتباس، معتبراً أنّ "التّقرير القصدي عن المعنى، إلى جانب المبادئ العقلية للتّعاون التّخاطبي، يُؤتي ثماراً وفيرة... في تحليل مُشكلات أفعال الكلام"¹⁷، ليكون البحث في التّخريج القصدي للمعنى أحد المسارات التي تبنتها التّداوليّة وانطلق منها "جون سيرل" (J.Searle) في إعادة رسم خارطة نظرية الأفعال الكلامية، مُنوّها بأهميّة السّياق في تحديد الأفعال المتضمّنة في القول وغرض المتكلّم، وتوجيه المخاطب والإفصاح عن المعنى، معتبراً أنّه "غالبا ما يتكلّف السّياق في مقامات الخطاب الفعلية بتوضيح القوة المضمّنة في القول المميّزة لقول ما، دون الحاجة لاستدعاء مُؤشّر القوة المناسب والصريح"¹⁸، أي أنّ السّياق يكلّف تحصيل المعنى القضوي للجُملة والتأشير على القوة المتضمّنة حتى دون الحاجة إلى مؤشرات تركيبية، وهو ما يُظهر الدّاعي الحثيث الذي فرض

قيام نظام يُحتمُّ "وجود سلسلة من التّرابّطات التّحليلية بين مفهوم العمل اللّغوي من جهة، وبين ما يعنيه المتكلّم من جهة أخرى، وما تعنيه الجملة المقولة (أو أي عنصر لساني آخر)، وما يقصده المتكلّم وما يفهمه السّامع، وماهية القواعد المتحكّمة في العناصر اللّسانية"¹⁹، وهو ما يفسّر عناية المنوال التداولي بالبحث في المدونة اللّسانية كلاً مجتمعا، دون إغفال لدور العناصر اللّسانية المعروفة في اللّسانيات البنيويّة بأنّها خارج لغوي، أو أنّ البحث اللّساني مُكتفٍ بذاته أو بمركباته الدّاخلية عنها، أو أنّها لا تستجيب لمتطلبات الجهاز الواصف للّسانيات، بل نجدُ التّدالويّة تحفل بالبحث في المعنى مُستندة إلى مُخرجات الحالة الآنية والمقامية التي يفرضها مقام الاستعمال، لتحاولَ البحث في مقدّمات الانتقال إلى نوع آخر من الخطابات كالخطابات الأدبية والتّخيلية انطلاقاً ممّا قرّره "غرايس" (P.Grice) في نظريته عن المعنى، والذي أفاد منه "سيرل" (J.Searle) في تحديد آليات الانتقال من المعنى الصريح أو المباشر إلى المعنى المستلزم أو غير المباشر، بناء على تقريره وجود نوعين من الأفعال الكلامية، أفعالٌ مباشرة وأفعالٌ غير مباشرة، فرّق بينها بأن جعل من الفعل المباشر ما ضمن قصديّته وقوته الإنجازية من ظاهر لفظه، والفعل غير المباشر ما خرج فيه المتكلّم عن أصل الوضع إلى دلالات مجازية واستعارية تُفهم بالاستدلال، ما يعطي السّياق أولويّة في حصر أفق التّأويل، إلى جانب تقدير محدّدات تّدالويّة مختلفة، تشي بالمعنى المقصود من التّلافي القصدي للمعنى الظاهر للعبارات، ليعبر من خلال هذا التقسيم إلى البحث في قصديات الخطاب، في معرض تقديمه للنظرية القصديّة، ويخلص عمل كل من "غرايس" (P.Grice) و"سيرل" (J.Searle)، إلى وضع قوانين كئيّة ومفاهيم إجرائيّة، تُمكن المتكلّم من تحقيق قصده، وتتيح للمخاطب تأويل تلك الرسائل اللّغوية، لفهم مقصديات الخطاب، وتجعل من السّياق قرينةً أصليّة في إصابة المعنى وتحديد الغرض من الفعل الكلامي، وهو ما جعل من التّدالويّة والنظرية السّياقية -إلى حد ما- تفارق التّصوّر "السّوسيري"

لميكانيزمات البحث اللساني، وترجع بمسارات البحث اللساني إلى سكة البحث في المعنى، انطلاقاً من كتلة الموقف التخاطبي برُمته.

1. قرينة المقام ومسلك المعنى في البلاغة العربية:

بدأت فكرة المقام في الإرث العربي، مع بدايات التفكير النقدي والتقويم الفني للنصوص الشعرية والنثرية، وتطوّرت مع ظهور الإسلام، وتسرّع البحث في التأسيس لمدارس التفسير وفق مرجعيات أثرية، تعتمد أسباب النزول والحوادث المصاحبة لصُدور النصّ النبوي، وسيلة لفهم مقاصد الشريعة والترجيح بين المسائل المختلف فيها، ليقفّي البلاغيون هذا الأثر في تقرير بلاغة الكلام وفصاحة المتكلمين، حتى قيل: البلاغة مطابقة الكلام للمقام ومقتضى الحال، فكان للدرس العربي سابقة في تقرير أوليّة هذا التوجّه حال دراسة اللغة، من خلال مقولتي "المقام" و"مقتضى الحال"، وهو ما عبّر عنه "تمام حسن" بقوله: "لقد كان البلاغيون العرب عند اعترافهم بفكرة المقام والمقال، مُتقدّمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأنّ الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسين مُتميّزين من أسس تحليل المعنى، يُعتبر الآن في الغرب من الكُشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة"²⁰، وهو ما يعطي انطباعاً عاماً حول النضج الفكري العربي في التعاطي مع مشكلات البحث اللغوي، النابع أساساً من استثمار ذلك الانفتاح على الدراسات الشرعية والأصولية، وكذا على البحوث الفلسفية والمنجز الحضاري للثقافات الأخرى.

فكان من أوّل ما وصلنا من نصوص تدوّل المقام في البلاغة العربية، صحيفة "بشر بن المعتمر" التي جعل فيها مدار البلاغة على استصحاب مقام الكلام وحال السّامع، يقول فيها: "مدار الشّرف على الصّواب، وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكلّ مقام من المقال"²¹، فجعل الأصل إصابة مرامي النّحو وحسن الصياغة التركيبية واللفظية، ثمّ قصّد المنفعة والإفادة، مع موافقة حال المتكلّم كما السّامع، ومُراعاة ما يستوجب المقام قوله

أو تركه، حتى كأنه أراد بهذا ذكر ما يجب في الكلام البليغ، أو ما يجب على البليغ مراعاته حال تكلمه، ويظهر في هذا الموضوع تعويل المنظرين البلاغيين الأول "على القرينة التداولية الكبرى التي سمّوها الإفادة"²²، والتي لا ينعقد المعنى البلاغي، ولا يتأتى المنجز التواصلية دون أن تكون أهم حلقات المقول، ثم يسترسل "بشر" في بيان آلة الإصاغة، وبلوغ شأو البلاغة فيقول: "ينبغي للمتكلّم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"²³، فمبدأ الأمر أن يعرف المتكلّم ما يتعنّاه من مقاصد ومعاني، ثم ينظر في أمر المخاطبين فيعرف لهم قدرهم ومنزلتهم فيحدثهم بما هم أهل أن يحدثوا به لفظا ومعنى، يوازن في ذلك كله بين المعنى واللفظ وطبقة المستمعين، ومقتضى حال المخاطبين ومقاماتهم، إن كان في باب الفرح أو الترح، أو كان في مقام شكر أو ذم أو مديح، أو كان في منزلة المهني أو المعزّي، إلى غيرها من المقامات والأحوال، يتسع فيها السرد ويقلّ تبعا للمعنى.

هذه العناية بمسالك المعنى وتخريجها تبعا لمتطلبات الموقف في بدايات التعبير البلاغي العربي، تظهر مدى الوعي المبكر بأهمية أن تستوعب الدراسات اللغوية المعنى من حيث هو غاية يقصد إليها، وتحصر أفق الدلالات اعتمادا على القرائن التركيبية والعوامل الإعرابية، واعتمادا على المسوّغات المقامية، باعتبار أن الجمع بين سياق التكلم وسياق الموقف يختصر إجمالا المشهد التخاطبي ويفك شفرات النصّ الإحالية والتخييلية. وقد بلغت عتبات البحث في المعنى داخل السيرة اللسانية العربية مداها حين قدّمت بحثا ملهما في تقدير بناء المعنى على المعنى، قدّمه "عبد القاهر الجرجاني" في "دلائل الإعجاز"، حاور فيه التراكمات الدلالية للمعنى، التي يتأسس السياق فيها كأحد أطراف البناء الذهني للدلالة، بجانب الإحياء التركيبي

المتعدّي إلى معاني مُستلزمة يقول فيه: "الكلام على ضربين: ضربٌ أنت تصلُ منه إلى الغرض بدلالة اللَّفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: (خرج زيد)، وبالانطلاق عن ((عمر))، فقلت: (عمر منطلق)، وعلى هذا القياس²⁴، يستوفئنا "عبد القاهر" في مقدّمات هذا القبس البلاغي عند دلالة اللَّفظ في صورته المبسّطة على ما وُضع له في أصل اللُّغة، بتثبيت "العلاقة التوقيفية بين اللَّفظ ومعناه، وهو ما يُلغي المسافة بين نُطق الكلام ومُتلقيه على مستوى الصّوت والدّلالة معاً"²⁵، حتى يصير المخاطب في حلٍّ من إعمال فكره للتحوّل بدلالة اللَّفظ إلى معاني لا يحتملها ظاهره، فيفهم من كل جُملةٍ ما أفاده الخبر بها، "وضربٌ آخر، أنت لا تصلُ منه إلى الغرض بدلالة اللَّفظ وحده، ولكن يدلك اللَّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللُّغة، ثمّ تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصلُ بها إلى الغرض"²⁶، وهذا القسمُ نظيرٌ لسابقه، يكون فيه اللَّفظُ إلى جانب دلالاته الحرفية المعجمية، حاملاً لمعاني أخرى مُتضمّنة تدلُّ عليها القرائن المصاحبة له، فتُخرجه عن مسارِ الدّلالة الظاهرة إلى دلالة أخرى مُستلزمة عنه، ليتولّد عن مقام الدّلالة الأساسيّة دلالةً أخرى مُشتقةً منه، وهو ما يُسمّيه "عبد القاهر" في تمام هذا المقتبس بـ: "المعنى) و(معنى المعنى)، نعني (بالمعنى) المفهوم من ظاهر اللَّفظ، والذي تصلُ إليه بغير واسطة، و(بمعنى المعنى) أن تعقل من اللَّفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"²⁷، ولا غرو أن يكون السيّاق المصاحب للحدث الكلامي هنا أحد المرجّحات المقامية فضلاً عن التركيب الذهني لمعنيين أحدهما سابق عن الآخر، حتى تُفصح العبارة عن المعنى المقصود، وتعبّر بالمخاطب من أفق الدّلالات الابتدائية إلى سلم الدّلالة المركبة من تظافر معنيين أحدهما قريبُ المأخذ غير مقصود، ومعنى آخر يتعنّاه مُنتج الخطاب وينمي إليه، يحتاج إلى ضرب من الدّلالة المقامية ومُراعاة أحوال المخاطب، للبتّ في قصديته. ويشرّح "عبد القاهر" في تمام هذا النصّ وجه الاختلاف بين "المعنى" و"معنى المعنى"، فالمعنى

مُنفرداً، هو ما دلّت عليه الألفاظ بصورة مباشرة، أو هو ما يُعرّفه صاحب "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم" بأنّه: "الصورة الذهنية من حيث أنّه وُضع بإزائها اللفظ، أي من حيث أنّها تُقصد باللفظ، وذلك إنّما يكون بالوضع"²⁸، فلا يُصاحب المعنى إشارات تُخرجه إلى دلالة مركّبة، تُفهم بالاستنتاج والاستدلال غير المباشر، والبحث في عناصر الإحالة الدّاخلية لللفظ، والعناصر السياقية التي تفرض منه وسيلة إلى معانٍ أخرى، إنّما هو صورة مُبسّطة لقصد مباشر دلّ عليه اللفظ مباشرة، كما هو أصل "المعنى الحرفي الذي تطابق نسبة الكلام فيه مقصود المتكلّم، أو يكون ما قاله هو ما يعنيه"²⁹، ولمّا كان الخروج عن مقتضى هذا "المعنى"، من السّنن التي اقتضتها المواضعة والاستعمال اللّغوي، انزاح المتكلّمون عن إرادة ظاهر الألفاظ، وحملوا مقاصدهم المرادة أصلاً على سُرّج معاني أخرى، فصار المعنى من ذلك ولاداً لمعاني أخرى، السبيل إليها مجموع عناصر السياق، والمناسبة الكلامية، والقواعد اللّغوية المنظّمة للعدول عن المعنى الظاهر إلى المعاني المخبوءة في ظلالها، لتأتي فكرة "معنى المعنى" لتسلّط الضوء على فكرة المقاصد الأصلية للمتكلّمين، يشرح ذلك "عبد القاهر" فيقول: "أو لا ترى بأنك إذا قلت (هو كثير رماد القدر)، أو قلت (طويل النجاد)، أو قلت في المرأة (نؤوم الضحى)، فإنك في جميع ذلك لا تُفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السّامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك"³⁰، فبالرغم من صحّة المعاني الظاهرة لتلك الجُمْل، إلّا أنّ حمل المعنى الأوّل على الكرم، والذي بعده على طول القدّ، ونؤوم الضحى على تلك السيّدة الميسورة المخدومة، يفرضه مقام الاستعمال، ويمنع من إرادة معناه الظاهري، الذي يدخل ضمن تكوين القصد الأصلي، باعتبار دلالة كثرة الرّماد على كثرة اشتعال الحطب، ونصب القدر، لكثرة الوفادة، وطول النّجاد ضرب من السّببية، إذا لولا طول صاحب النّجاد، ما طال غمد سيفه، وفي الثالثة تطبّع المرأة النوم وقت اشتغال

النَّاس الضُّحَى، حَصِيلَةٌ لِمَقْدَمَةِ تَفْتَرِضُ وَجُودَ مَنْ يَقُومُ بِدَلِّهَا بِحَاجَتِهَا وَحَاجَةَ أَهْلِهَا، وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي مَبْنِيَّةً عَلَى مَسَبِّاتٍ مَنْطِقِيَّةٍ، جَازَ لَهَا أَنْ تُولِّدَ مَعَانِي إِضَافِيَّةً، مُسْتَعِينَةً بِوُجُودِ قَائِمَةٍ مِنَ الْمَدَارِكِ السَّابِقَةِ وَالْمَعَارِفِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَ طَرَفِي الْخَطَابِ، وَقَبُولِ لِهَذَا النَّمْطِ مِنَ الْمَعْنَى الْاجْتِمَاعِي، مَا يَجْعَلُ مِنْ بِنَاءِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَائِمًا عَلَى مَا تُسَمِّيهِ التَّدَاوُلِيَّةُ بِـ "الْخَلْفِيَّةِ الْقَصْدِيَّةِ" وَيُشْرَحُهُ "جون سيرل" (J.Searle) بِقَوْلِهِ: "كُلُّ حَالَةٍ قَصْدِيَّةٍ تَتَطَلَّبُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْحَالَاتِ الْقَصْدِيَّةِ الْآخَرَى، لَكِي تُؤَدِّيَ دَوْرَهَا فِي حَيَاةِ الْمَرْءِ الْعَقْلِيَّةِ"³¹، مُثَلَّةً مَجْمُوعَةً مِنَ الْإِدْرَاكَاتِ السَّابِقَةِ، الَّتِي تُكُونُ مَجْمُوعَ مَقَاصِدٍ تَسَاهِمُ فِي صِنَاعَةِ الْقَصْدِ الْآنِي، بِاعْتِبَارِهَا مَرْجَعًا لِلتَّمَثُّلَاتِ الْنَهَائِيَّةِ لِلْمَعْنَى، فِي حِينٍ تَبْقَى تِلْكَ الْمَقَاصِدُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ فِي مَعَزَلٍ عَنْ كَوْنِهَا حَالَةً قَصْدِيَّةً فِي ذَاتِهَا؛ لِيَلْتَقِيَ "الجرجاني" و"سيرل" (Searle) بِهَذَا فِي فِكْرَةٍ وَاحِدَةٍ تَجْعَلُ مِنَ الْمَعْنَى حَامِلًا وَمَحْمُولًا، وَفَقِ تَغْيِيرَاتٍ مُحْتَمَلَةٌ نَاتِجَةٌ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ، إِذْ "إِنَّ صُورَ الْمَعَانِي لَا تَتَغَيَّرُ مِنْ لَفْظٍ إِلَى لَفْظٍ، حَتَّى يَكُونَ هُنَاكَ اتِّسَاعٌ وَمَجَازٌ، وَحَتَّى لَا يُرَادَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ظَوَاهِرُ مَا وَضَعْتَ لَهُ فِي اللُّغَةِ، وَلَكِنْ يَشَارُ بِمَعَانِيهَا إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى"³²، بِهَذَا اخْتَصَرَ "الجرجاني" عِلَّةَ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ بَيْنَ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ، وَبَيْنَ الْمَعَانِي الْمُسْتَدْعَاةِ مِنْ فِعْلِ التَّوَجُّهِ الَّذِي يَفْرِضُهُ الْعَقْلُ، نَحْوَ مَقَاصِدٍ مُحَدَّدَةٍ، تَخْتَارُ مَرْكَبَاتٍ لَفْظِيَّةً، وَمَعْنَوِيَّةً، وَسِيَاقِيَّةً، لِتَحْصِيلِ الْإِفَادَةِ، مَرُورًا بِنَفْسِ الْمَرَاكِلِ الَّتِي قَرَّرَهَا غَرَايِسُ (P.Grice) فِي تَصَوُّرِهِ أَنَّ "الْقَصْدَ التَّخَاطَبِيَّ قَصْدَانٌ: قَصْدٌ تَبْلِيغٌ مَحْتَوًى مَعْيَّنٌ، وَقَصْدٌ تَحْقِيقٌ هَذَا الْقَصْدِ نَتِيجَةً لِتَعَرُّفِ الْمَخَاطَبِ عَلَيْهِ"³³، أَيْ أَنَّ الْمَخَاطَبَ يَتَعَرَّفُ عَلَى الرِّسَالَةِ الْمَوْجَّهَةِ نَحْوَهُ، مِنْ خِلَالِ بُنْيَانِهَا التَّرْكِيبِيَّةِ وَالْمَعْجَمِيَّةِ، لِيَصِلَ إِلَى فَهْمِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوِ الْقَصْدِ الْإِبْتِدَائِيِّ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى إِلَى تَحْقِيقِ الْقَصْدِ الْأَصْلِيِّ، بِمَا يَعْنِي أَنَّ التَّوَاصُلَ اللَّغَوِيَّ يَخْضَعُ "لِقَصْدٍ رِئِيسِي وَقَصْدٍ ثَانَوِيٍّ، الْقَصْدُ الرَّئِيسِيُّ هُوَ الْإِيحَاءُ بِذَاتِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِ الْمُسْتَمِعِ، أَيْ دَفْعُهُ لِإِصْدَارِ نَفْسِ الْحُكْمِ"³⁴، وَلَا يَتَأَتَّى الْوُصُولُ إِلَى هَذَا الْقَصْدِ إِلَّا عَبْرَ الْمُرُورِ بِالْقَصْدِ الثَّانَوِيِّ، وَهُوَ "قَصْدُ

التعبير عن الاعتقاد الشخصي في صحة مضمون الحكم³⁵، ويمكن تحقيق هذا الأمر بمجرد التعرف على الكلمات، والعلاقات التركيبية، مع مراعاة شروط التواصل، وهي نفسها الفكرة يُسميها عبد القاهر الجرجاني "بمعنى المعنى".

إنّ هذا التجانس القائم على الانضباط المنهجي الصّارم، في تحديد الدّلالة والتعريف بالمعنى الذي تحتّمه الأحداث التّخاطبية، تأسّيساً على بحث البنى التركيبية والمعجمية، وبناء على المحدّدات المقامية وداخل الأطر السياقية، مكنّ لقيام نظرية المعنى في الإرث العربي وفق تصوّر أثبتت اللّسانيات الحديثة فاعليته في التعامل مع النصوص، ونجاعته في التحليل اللّساني، وجدارته بأن يكون مثالا لعولمة المقاربات اللّسانية في البحث اللّغوي.

2. المقام والسياق المصطلح والوظيفة:

تطرّح هذه المقابلة بين المصطلحين سوالات عدّة حول التقابلات المفاهيمية والوظيفية بينهما، أي بين ما تفترضه الدّراسات الحديثة للسياق، وبين التّوطين البلاغي لهذا المصطلح تحت عنوان المقام، باعتبار السّبق البلاغي إلى تبني عبارتين "تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللّغة الحديث، في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدّلالي... العبارة الأولى لكلّ مقام مقال، والعبارة الثانية لكلّ كلمة مع صاحبها مقام"³⁶، وهو ما يفترض تقسيم الجهاز البلاغي للمقام إلى مستويين اثنين، يبحث الأول في الشّق التركيبي، عن التّعلق والتّجانس بين عناصر المادة اللّغوية، تحقيقاً للنّظم وطلباً لشروط المعنى من داخل أسوار البناء الشّكلي، ويُعرف حديثاً بالسياق اللّغوي، ويختصّ ثاني المستويين بمقام المقال، وملايسات الحدث الكلامي، فيما يُصطلح عليه لسانياً بسياق الموقف، فهل هذا يعني هذا حكماً بالمطابقة التّامة بين المقام والسياق؟ يرى "تمّام حسن" أنّ هذا التّطابق ينقّضه مفهوم المقام لدى البلاغيين العرب، إذ أنّ البلاغيين حسبّه، قد فهموا "المقام أو مقتضى الحال فهما سُكونياً، قالياً، نمطياً مُجرداً"³⁷، لا يرقى إلى مفهوم النّظرية السياقية الحديثة، ويتوجّه لتعريف المقام بقوله: "الذي

أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي، الذي يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم، وذلك يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي، ليشمل كل جوانب عملية الاتصال³⁸، ما يرفضه "تمام حسان" في فكرة المقام لدى البلاغيين العرب، هو توظيفهم للمقام ومقتضى الحال كمجرد معيار بلاغي، يحكم بموجبه ببلاغة الكلام أو المتكلم، في حين كان يجب عليهم استغلاله كبعد تحليلي، تجتمع فيه كل عناصر الموقف الكلامي، للخلوص إلى تحقيق المعنى الدلالي المقصود من ذلك الموقف، إضافة إلى أنه يجب مراعاة التحول في مفهوم المقام بين الفترات الزمنية المتعاقبة، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، وتحول دلالات الألفاظ من مجتمع إلى مجتمع آخر، مما يؤدي بالضرورة إلى تغيير استعمال بعض الدلالات والألفاظ، تبعا لتغير مفاهيم المقامات المصاحبة لها³⁹، وعلى الرغم من هذا النقد اللساني الخالص لهذا التصور، يرجع "تمام حسان" للحكم بأن: "أن لفظ (المقام) أصلح ما أُعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (Context of situation)، الذي يستعمله اللسانيون المحدثون"⁴⁰، ليتوجه مباشرة من خلال هذا الموقف الأخير، إلى تقرير أن مصطلح المقام وبغض النظر عن موقفه من كيفية توظيفه لدى البلاغيين، هو المصطلح الأكثر دلالة على مصطلح مقتضى السياق. وهو ما دفعه للتأكيد على سبق العربي في استثمار هذا المفهوم اللساني الحديث، وتوظيفه في التحليل اللغوي والبلاغي في المدونة العربية التي ظفرت بأهمية التقدير السياقي للمعنى، وحكمت بالترجيح المقامي للدلالة، وعمدت إلى ردّ النصوص إلى مضانها السياقية، متمثلة المعنى الحديث الذي عبّر "محمد خطابي" عن أهميته البالغة في تلقي وإعادة إنتاج الخطابات حين قال: "الخطاب القابل للفهم والتأويل، هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه"⁴¹، وهو عين ما تواتر عليه البحث البلاغي، في تقريره أن لا مناص إلى تحقيق المعنى خارج أطر السياق التداولي، فكل نص ملزم بنتجه كما متلقيه، بأن يدرج ضمن أطر مقامية، تُفضي إلى نجاح الرسالة

التواصلية بين المرسل والمتلقي، وتمكّن بالأساس من فكّ شفرة النص، وضبط مسارات القرائن، والمشيريات الإحالية، وما تعود عليه خارج البنية النصية، بناء على المصاحبة المقامية للنصوص التي تُعطي "للسّياق دوراً مزدوجاً، إذ يحصر مجال التّأويلات الممكنة (...). ويدعمُ التّأويل المقصود"⁴²، ولتبيين الحاجة المُلحّة لتوظيف الملابس السّياقية في مقارنة المعنى، وحصر الدّلالات وتأويلها، نعرضُ إلى ذكر بعض المواطن التي تستوجب تحكيم المقام والسّياق للبتّ في قصديّة مُنتج الخطاب، فيما تيسّر لنا الوقوف عليه في مدونة البلاغة العربية ومما قرّره علماؤنا في مؤلفاتهم، فمن ذلك :

أولاً: يُمثّل السّياق أحد العناصر المهمّة في تأويل النّصوص الشرعية، والترجيح بينها، ومعرفة السابق منها واللاحق، وصور التكاليف الشرعية، وغير ذلك من المواضع التي اعتدّ فيها علماء الشريعة بقرينتي السياق والمناسبة في بيان الأحكام الشرعية.

ثانياً: يتدخّل المقام بشكل مباشر في توجيه معنى العلامات المرجعية من أدوات الإشارة والضمان، "فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات، إذا ما وردت في مقطع خطابي، استوجب ذلك منّا على الأقل، معرفة هويّة المتكلّم، والمتلقي، والإطار الزمني والمكاني للحدث اللّغوي"⁴³، فتوجيه المتكلّم للمخاطب نحو كيانات محدّدة يفتقر إلى عنصر الإفادة خارج السّياق اللّغوي والحدثي، ولا يمكن فهم مواضع الاقتران بين تلك الأدوات ومدلولاتها، إلّا من خلال إرجاعها إلى المقام الذي قيلت فيه، وهو ما أكدت عليه النظرية التداوليّة في باب الإشارات.

ثالثاً: المقام ضامنٌ أصليّ لبيان القصدية وتفسير المعنى من استعمال الأمثال والأقوال السائرة، التي مثّلت أحد أهمّ الملفوظات البلاغية لدى العرب، لما عُرِفَتْ به من إيجاز في العبارة، وبُعدٍ في المقصد، يُسهّم المقام في تبيّن معنى تلك الومضات الدّالة، من خلال العودة إلى الحوادث التي قيلت فيها، وفيمن قيلت ولما قيلت، حتى نصل إلى توظيفها في السّياقات

المُماثلة التي تستحق أن تُضرب لها مثلا، على أن بعض تلك الأمثلة قد تُقال ويُقصد بها ما يُوافق المقام الآتي المصاحب لها، كمثّل قولنا: "وافق شئ طبقة"، هو مثل تضربه العرب في مقام المُشابهة مطلقا، ويبيّن السياق المقامي عن دلالته على نوع المُشابهة المراد منها ضرب هذا المثل، فقد يُقال ويراد به الشّبه والتّماثل في الذكاء بين الرّجلين، وقد يُطلق فيراد به المُشابهة في الغباء، أو القوّة أو الجمال أو الأمانة... إلى غيرها من المقاصد، التي يُمكن أن يتوجه إليها مُستعمل هذا المثل ويحدّدُها المقام.

رابعا: يتدخل المقام في بيان معاني بعض أنواع المجاز، والكنائيات، وأنواع الاستعارة، والإفصاح عن مقاصدها الأصلية المُرادّة من إطلاقها، وتحديد الغرض من الأساليب الإنشائية المتعدّدة، "فلقد ذكر السّكاكي، أن الطّلب بأنواعه يخرج عن المعنى الأصلي، إلى المعنى المقامي، حيثُ يمتنعُ بقرائن الأحوال، ومقامات الكلام، إجراؤه على الأصل"⁴⁴.

خامسا: لم تتخلّف نصوص العربيّة، عن بيان المقامات التي قيلت فيها النصوص شعرا كانت أو نثرا، حتّى أنّه يمكن الوقوف على كثير من النصوص المُقتَرَن ذكرها بذكر السياق الذي قيلت فيه، حتّى قيل أن الشّعْر ذاكرة العرب، فقلّما تروي كتب العربيّة "النص معزولا عن محيط انتاجه، بل تضع كلّ نصّ مقطوعةً كان أم قصيدة في سياقه، حتّى أن النصوص تبدو أحداثا تُورخ لأحداث"⁴⁵، هذا التأريخ يُحيل على حيثيّات تُساهم في الكشف عن جوهر تلك النصوص، من خلال بيان حال المُخاطبين، وأماكنهم، والأحداث المُحيطة بهم، والظروف التي أنتج فيها النص، حتى يُمكن لنا الحكم على مقاصد مُنتجي تلك النصوص وتأويل معانيها.

سادسا: للمقام مرجعية أساسية في تفسير معنى بعض الجمل الحمالة لأوجه متعددة من المعاني المتداخلة، التي يثبت فيها المقال ويتعدّد القصد بتعدّد مقامات توجيهه، ففي لفظة "يا سلام"⁴⁶ مثلا، أصل الوضع أنّ الياء حرف نداء، ولفظة سلام اسم من أسماء الله تعالى، فإذا أخذنا بالمعنى الوظيفي للأداة، والمعنى المعجمي للفظ سلام، كان المقام مقام مُناجاة لله سبحانه، والاستعانة به، والتوكّل عليه، في حين تُصرف هذه الجملة عن هذا القصد، تبعا للمقام الذي تُستعمل فيه، يدخل في ذلك نبر الجمل، والتغيم المُصاحب لنطقها، فتنتقل إلى الدلالة على مقاصد ومعاني مُتعدّدة، ومن ذلك: التأثر، والإعجاب، والسخط، والطرب، والتشكيك... وغيرها من المعاني الأخرى، ممّا نحتاج فيه إلى تدخّل السياق لمعاينة القصد من العبارة، والتّعرف على المعنى، فيتوجب على المخاطب البناء على السياق، كمُحصّلٍ أساس للمعنى القصد أو المعنى الثاني، غير المعنى الظاهر من دلالة اللفظ، وكثير من جمل العربية داخلة تحت هذا التّحمّل الدلالي المُتعدّد، الذي يُوجهه مقام الاستعمال، ما يفسّر وجه العناية التي جعلت من البلاغة كلّها مُراعاة مُقتضى الحال.

كانت هذه بعض الأوجه التي قدرنا أنّ المقام يتدخل فيها بصفة مباشرة لتحديد المعنى، باعتباره قرينة أساسية، قد يعني غيابها حدوث لبس دلالي، وهي تُظهر حجم الوعي اللساني لعلماء العربية بدور المقام في حصر الدلالة وتوجيهها، والاستفادة منه في إنجاح الحدث التّواصلي، ما يضغنا على مرمى حجر من الحكم القاضي بأنّ: "أيّ مقارنة لسانية تتضمّن اعتبارات سياقية، تنتمي بالضرورة إلى ذلك المجال من الدّراسة الذي يُسمى علم المقاصد"⁴⁷.

3. خاتمة:

ختاماً، يُمكن القول أنّ مقولتي "المقام" و"مقتضى الحال" تمثّلان مُشتركا تحليليا، يمتلك نفس الخوارزميات التي بنت عليها الدّراسات الحديثة نظرياتها السّياقية. وهو ما يدعم فرضية أنّ البلاغة قد استطاعت فرضَ نسقٍ تداولي على نُصوصِ العربيّة، من خلال تحكيم السّياق التّركيبي الدّاخلي، إضافة إلى اعتبار السّياق الخارجيّ، في تبيّن معالم التّواصل اللّغوي والبحث في المعنى، واستقصاء مُختلف أنواع العُدُول عن الطّبيعة الأصليّة لمُدلولات الألفاظ. كما يُمكن أيضا الحُكم بأنّ نظرية المعنى في العربيّة قد استوفت معالمها في وقت سابقٍ لبروز النّظريات الحديثة التي استقصت المعنى، وتعدّت مراحل البحث في المعنى المُعجمي للتراكيب، إلى البحث في التّراكمات الدّلالية للمعاني المُركبة من بناء بعض المعاني على بعضها الآخر، وهو ما أفضى إلى تعزيز مكانة التّأويل المقامي، وهو ما عرفته اللّسانيات التّداوليّة في سياق تشقيق أصول نظرية المعنى والتّأصيل لمبحث القصدية.

الهوامش:

- 1 الطيب دبة: مبادئ اللّسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، 2019م، الأغواط - الجزائر، مطبعة رويغي، ص345.
- 2 مالك نظير يحيى، (2008م). <<أصول النظرية السّياقية الحديثة عند علماء العربيّة ودور هذه النظرية في التّوصل إلى المعنى>>، مجلة جامعة تشرين سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين - سوريا، المجلد 30 العدد 06، ص35.
- 3 جوليان . ب. براون وجورج يول: تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، الرياض - المملكة العربيّة السعوديّة، 1997، ب ط، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، ص45.
- 4 عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، 2004، ط01، بيروت - لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص40.
- 5 محمد محمد يونس: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربيّة، 2007م، ط02، بيروت - لبنان، دار المدار الإسلامي، ص137.
- 6 الطيب دبة: مبادئ اللّسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص354.

⁷ نفس المرجع، ص356.

⁸ ينظر: مالك نظير يحيا: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية، ص35.

⁹ الطيب دبة: مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، ص356.

¹⁰ جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلمات، تر: عبد القادر قينيني، 1991م، ب ط، المغرب، إفريقيا الشرق، ص220.

¹¹ صلاح إسماعيل، (2005). <<النظرية القصدية في المعنى عند جرايس>>، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، الكويت، الرسالة 230 الحولية 25، ص46.

¹² المرجع نفسه، ص79.

¹³ - المرجع نفسه، ص79.

¹⁴ - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، (2020م)، ط02، الجزائر، دار التنوير، ص46.

¹⁵ صلاح إسماعيل، (2005). <<النظرية القصدية في المعنى عند جرايس>>، ص79.

¹⁶ طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (2000م)، ط02، الدار البيضاء - المغرب، ص104.

¹⁷ صلاح إسماعيل، (2005). <<النظرية القصدية في المعنى عند جرايس>>، ص95.

¹⁸ جون سورل: الأعمال اللغوية بحث في فلسفة اللغة، تر: أميرة غنيم، (2015م)، ط01، تونس، دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة، ص61.

¹⁹ المرجع نفسه، ص46.

²⁰ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، (1994م)، الدار البيضاء - المغرب، دار الثقافة، ص337.

²¹ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، (1998م)، ط07، القاهرة - مصر، مكتبة الخانجي، 136/1.

²² مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص67.

²³ الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر: البيان والتبيين، 138/1.

²⁴ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، علّق عليه محمود أحمد شاكّر، ب.ت، ب ط، القاهرة - مصر، مكتبة الخانجي، ص262.

²⁵ عز الدين إسماعيل، (سبتمبر 1987م). <<قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني>>، مجلة فصول، مصر، م07 عدد 03 و04، ص39.

²⁶ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، ص262.

²⁷ المرجع نفسه، ص263.

- ²⁸ محمد علي التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: رفيق العجم وآخرون، 1996م، ط01، بيروت- لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، 1600/2.
- ²⁹ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 2002م، دار المعرفة الجامعية، ص113.
- ³⁰ الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، ص262.
- ³¹ صلاح إسماعيل: فلسفة العقل دراسة في فلسفة جون سيرل، 2007م، ط01، القاهرة - مصر، دار قباء الحديثة، ص253.
- ³² الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، ص265.
- ³³ إدريس مقبول، (2014م). << في تداوليات القصد >>، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 28 (5)، ص1212.
- ³⁴ عز العرب لحكيم بناني: الظاهراتية وفلسفة اللغة، تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، 2013م، ط 02، الدار البيضاء - المغرب، إفريقيا الشرق، ص154.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص154.
- ³⁶ تَمّام حَسَّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص20.
- ³⁷ تَمّام حَسَّان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، 2000م، القاهرة - مصر، عالم الكتب، ص303.
- ³⁸ المرجع نفسه، ص304.
- ³⁹ ينظر: المرجع نفسه، ص303.
- ⁴⁰ المرجع نفسه، ص304.
- ⁴¹ محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، 1991م، د ط، الدار البيضاء- المغرب، المركز الثقافي العربي، ص56.
- ⁴² المرجع نفسه، ص52.
- ⁴³ جوليان . ب. براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ص35.
- ⁴⁴ محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص114.
- ⁴⁵ محمد خطابي: لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، ص298.
- ⁴⁶ يذكر الأستاذ تَمّام هذا المثال تدليلا على أهميه التأويل السياقي، ينظر: تَمّام حَسَّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص345.
- ⁴⁷ جوليان . ب. براون وجورج يول: تحليل الخطاب، ص32.